

أثر التكامل بين الانفاق الاستثماري العام والخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR

The complementarity between public and private investment on economic growth in Algeria: VAR approach

قادة عبد القادر*¹، دقيش جمال²¹جامعة غليزان الجزائر، abdelkader.kada@univ-relizane.dz²جامعة غليزان الجزائر، djamal.dekkiche@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2023/06/09

تاريخ القبول: 2023/05/20

تاريخ الإرسال: 2023/02/16

ملخص:

يتفق الاقتصاديون جميعا على الأثر الموجب الذي يلعبه الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك نجد ان هناك من يفرق بين الدور الذي يلعبه الاستثمار العام ونظيره من القطاع الخاص، فالبعض ينادي لتحديد الدولة عن فكرة المشاركة في العملية الاستثمارية، بينما يعتبر البعض الآخر أن الاستثمار العام شريك ضروري للاستثمار الخاص بل ومشجع له. ومن هنا تناقش هذه الدراسة أثر التكامل بين الانفاق الاستثماري العام والخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث توصلت إلى وجود علاقة تكاملية وسببية من الاستثمار العام باتجاه الاستثمار الخاص، كما توصلت إلى أن الانفاق الاستثماري الخاص يساهم بنسبة أكبر من القطاع العام في الناتج المحلي.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الاستثماري الخاص، الانفاق الاستثماري العام، أثر المزاومة، النمو الاقتصادي.

تصنيف JEL: E62, R53, F43

Abstract:

All economists agree on the positive impact of investment spending on economic growth, However, we find that there are those who differentiate between the role played by public investment and its counterpart from the private sector. Some call for the state to be neutralized from the idea of participating in the investment process. Others see public investment as an essential partner and even an encourager for private investment.

Hence, this study discusses the impact of integration between public and private investment spending on economic growth in Algeria.

It found that there is a complementary and causal relationship from public investment towards private investment, and that private investment spending contributes a larger percentage of the public sector to GDP.

Keywords: Private investment; Public investment; Competition impact; Economic growth

Jel Classification Codes : E62, R53, F43.

توطئة (مقدمة):

يزخر الأدب الاقتصادي بعدد من النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، حيث ترى بعض الدراسات أن زيادة الاستثمار الحكومي يؤدي إلى تهيئة البنية التحتية اللازمة لعمل القطاع الخاص ومن ثم يلعب الاستثمار الحكومي دورا مكملا للاستثمار الخاص.

إشكالية الدراسة:

لقد تجلّى لنا من خلال ما سبق الإشكالية الرئيسية التالية:

- إلى أي مدى يساهم كل من الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

للتحكم أكثر في جوانب موضوع بحثنا قمنا بتجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين الانفاق الحكومي والانفاق الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة الانفاق الحكومي والانفاق الخاص في الناتج المحلي؟
- إلى أي مدى يتجه الاقتصاد الجزائري في تنفيذ سياسات الاستثمار الحكومي والخاص؟

فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات بحثنا فيما يلي:

- تود علاقة تكاملية بين كل من الاستثمارات العامة والخاصة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.
- الانفاق الاستثماري الخاص له أثر إيجابي على الناتج المحلي ويساهم بنسبة أكبر من القطاع العام في الناتج المحلي.
- يتميز الاقتصاد الجزائري بهيمنة الاستثمار الحكومي مقارنة بنظيره الخاص في تحقيق الناتج المحلي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال قياس وتحليل اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمارين العام والخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) واختبار السببية لغرانجر بالإضافة إلى إجراء اختبار الصدمات والتباين المشترك.

اهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

- تحليل طبيعة وواقع العلاقة بين الانفاق الاستثماري العام والخاص والناتج المحلي الإجمالي.
- اختبار النظرية الاقتصادية التي تنطبق على الاقتصاد الجزائري في تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري بنوعيه والناتج المحلي الإجمالي.
- يهدف هذا البحث إلى معرفة توجهات الاستثمار وتقييم مساره التطوري من أجل إعداد سياسات استراتيجية مستقبلية أكثر نجاعة وفعالية.

المنهج المستخدم في البحث:

البحث يعتمد على المنهج الوصفي للإلمام بالإطار النظري للدراسة والمتمثلة في الانفاق الحكومي والانفاق الخاص على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الموظف لأدوات القياس الكمي حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي واختبار السببية لغرانجر والتباين المشترك.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى جزئين سبقتها مقدمة حيث تطرق الجزء الأول إلى الأدبيات النظرية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والانفاق الخاص بالنمو الاقتصادي بينما ناقش الجزء الثاني عرض ومناقشة نتائج الدراسة القياسية، لتختتم الدراسة بجملة من النتائج المتوصل إليها وبعض الاقتراحات والتوصيات.

I. الدراسة النظرية:

1- الأدبيات النظرية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والانفاق الخاص بالنمو الاقتصادي:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود أثرين مختلفين للإنفاق الاستثماري الحكومي على الانفاق الاستثماري الخاص أحدهما سلبي وهو ما يطلق عليه بأثر المزاحمة والآخر إيجابي وهو ما يطلق عليه بالأثر التكاملي أو ما يسمى بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

1-1 النظريات الاقتصادية المفسرة لتأثير الاستثمار الحكومي على استثمارات القطاع الخاص:

فيما يتعلق بالنظريات التي اهتمت بدراسة هذه العلاقة، سوف نتناول ثلاث نظريات وهي:

- **النظرية الكينزية:** تؤمن أن زيادة الاستثمار الحكومي (حتى لو ترتب على هذا الانفاق عجزا في الموازنة العامة للدولة) يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وتنشيط عجلة الاقتصاد مما ينعكس إيجابا على الاستثمار الخاص (د. هايدي، 2021، صفحة 9).
- **النظرية النيوكلاسيكية:** تتنبأ وجهة النظر النيوكلاسيكية والتي تفترض التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج بأن الانفاق العام قد يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص من خلال ما يترتب عليه من ارتفاع في أسعار الفائدة نتيجة لتوسع في الاقتراض لتوفير التمويل اللازم (عادل الحسيني، 2012، صفحة 9).
- **النظرية الريكاردية:** وتتمثل وجهة النظر الثالثة حول العلاقة بين الانفاق الحكومي والاستثمار الخاص في نظرية المكافئ الريكاردي والتي تفترض بأن الزيادة في عجز الموازنة والناجحة عن التوسع في الانفاق العام، تجعل الأفراد يتوقعون زيادة مماثلة في الضرائب (في الحاضر أو المستقبل)، وبافتراض أن هؤلاء الأفراد يتخذون قراراتهم بناء على مستوى دخلهم المستقبلي، تتنبأ هذه النظرية بعدم تغيير مستوى الاستهلاك أو الادخار، بما يترك أسعار الفائدة والاستثمار الخاص بلا تغيير ومن ثم يكون الأثر على النمو الاقتصادي محايد (عادل الحسيني، 2012، صفحة 10).

2-1-2 الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

1-2-1 مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

لا يوجد تعريف موحد للشراكة بين القطاعين العام والخاص على الصعيد الدولي، حيث نقدم مجموعة من التعاريف أهمها:

- **تعريف اللجنة الأوروبية:** لقد وضعت اللجنة الأوروبية أربعة معايير يتم بموجبها تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي:
(European PPP Expertise Centre, 2019)
 - مدة العقد التي تكون طويلة نسبيا.
 - طريقة تمويل المشروع، الذي يمول جزءا من القطاع الخاص.
 - الدور الهام الذي يلعبه الفاعل الاقتصادي في تصميم المشروع وإنجازه.
- **تعريف صندوق النقد الدولي:** يعرفها بأنها الاتفاقيات التي يوفر بموجبها القطاع الخاص بنية تحتية وخدمات كانت عادة مسؤولية الدولة. (برناردين، 2007)
- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** تعرف على أنها اتفاقيات يتم إبرامها ما بين الدولة وبين شريك أو شركاء متعددين من القطاع الخاص، يقوم بموجبها الشركاء الخواص بتوفير خدمات بحيث أن أهداف مردوديتهم ترتبط بالنقل الكافي للمخاطر إلى الشريك الخصوصي. (OECD، 2023)
- وقد عرفها آخرون: "بأنها تكوين علاقة تعاونية بين شريك أو أكثر من الجهات الحكومية مع شريك آخر أو أكثر من القطاع الخاص كما أن الشراكة قد تكون من خلا تنظيم الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص بحي يكون لكل شريك دور خاص به، ولكن يكمل بعضها الآخر في إطار تنموي واحد" (بن مسعود ع.، 2020).

2-2-1- مبررات الشراكة بين القطاع العام والخاص:

يمكن حصر مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة في النقاط التالية: (ذكروري، 2008)

- عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.
- التغيير التقني والاقتصادي المشارع أتاح الفرصة لتخفيض تكلفة المشاريع.
- زيادة الكفاءة والفاعلية من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني.
- تحقيق قيمة أعلى للأموال المستثمرة.
- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.
- التوسع في اتخاذ القرار خدمة للصالح العام.

3-2-1 أهداف الشراكة بين القطاع العام والخاص:

تهدف بشكل أساسي إلى: (سعود و فرحات ، 2018، صفحة 208)

- إدخال الإدارة والكفاءات التي لدى القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة وإشراكها في تحمل المخاطر.
- تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة.
- تفادي تدهور الأصول والمنشآت الضرورية للخدمات العامة.
- إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة.
- نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص.

3-1-2 أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

يمكن حصر أهمية الشراكة بين القطاعين فيما يلي:

- **تخفيض التكلفة (الكفاءة):** القطاع الخاص لديه القدرة على تقديم الخدمات بتكلفة منخفضة وبدرجة عالية من الجودة إذ أن لديه الدوافع لتخفيض التكلفة، هذه الدوافع تفرضها المنافسة مع الشركات الأخرى في حين لا يتوافر ذلك لشركات القطاع العام، ويسمح تخفيض التكلفة بتخفيف العبء المالي على الموازنة العامة ومن ثم تقليل المديونية العامة. (عدنان و عبد عون، 2015، صفحة 289)
- **ضمان الجودة:** أحد المبررات الأساسية لعمليات التعاقد مع القطاع الخاص لتقديم الخدمة العامة أن القطاع الخاص ونتيجة للمنافسة غالبا ما يقوم بتطوير قدراته وإدخال تحسينات مستمرة على الخدمة المقدمة وهو ما يسمح بتقديم الخدمة وفقا لرغبات المستهلكين، وتؤدي المنافسة بين الشركات المتقدمة للمشاركة قبل البدء في التنفيذ إلى قيام تلك الشركات بإبراز قدرتها من خلال إثباتها أنها الأحق والأقدر بالدخول في عملية التعاقد وتوفير السلعة أو الخدمة بالجودة المطلوبة.

II. الدراسة القياسية:

سنحاول في هذا الجزء اسقاط الجانب النظري الذي عالج أثر التكامل بين الانفاق الاستثماري العام والخاص على النمو الاقتصادي وذلك بإجراء دراسة قياسية معتمدين على نموذج الانحدار الذاتي VAR واختبار السببية لغرانجر بالإضافة إلى إجراء اختبار الصدمات والتباين المشترك وفق المراحل التالية:

- تحديد نموذج الدراسة والمتغيرات

- اختبار استقراريه المتغيرات لتحديد درجة التكامل
- اختبار نموذج VAR
- اختبار أثر صدمة المتغيرات على المتغير التابع
- اختبار التباين المشترك

1- تحديد النموذج العام للدراسة

تم تحديد متغيرات الدراسة والتي تدرس أثر التكامل بين القطاعين العام والخاص على النمو الاقتصادي المقاس بالنتائج المحلي الخام (متغير تابع) وفقا لما نصّت عليه النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وفقا لما يلي:

1-1- التعريف بمتغيرات النموذج:

المتغير التابع: الناتج المحلي الخام pib

المتغيرات المستقلة: وتتمثل في كل من:

الانفاق الاستثماري العام ونرمز له ب public

الانفاق الاستثماري الخاص ونرمز له ب prive

تكوين رأس المال الثابت ونرمز له ب Fbcf

1-2- نموذج الدراسة:

لقد تم صياغة النموذج كالأتي:

$$INPIB= F(PUBLIC,PIVE, FBCF).....(1)$$

يادخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة (1) نحصل على:

$$\text{Log}(pib)=a_0+\alpha_1 \text{Log}(\text{public}_t) + \alpha_2 \text{Log}(\text{prive}_t) + \alpha_3 \text{Log}(\text{fbcf}_t)+ +e_t.....(2)$$

حيث: e_t بواقي الدالة.

2- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يهدف إجراء التحليل الوصفي للمتغيرات لدراسة الاختبارات الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة مثل حساب المتوسط والوسيط والمتوال وكذا اختبار التوزيع الطبيعي لها من خلال إحصائية معامل التناظر ومعامل التفلطح وكذا احتمالية Jarque-bara، من خلال الشكل التالي:

الجدول 01: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

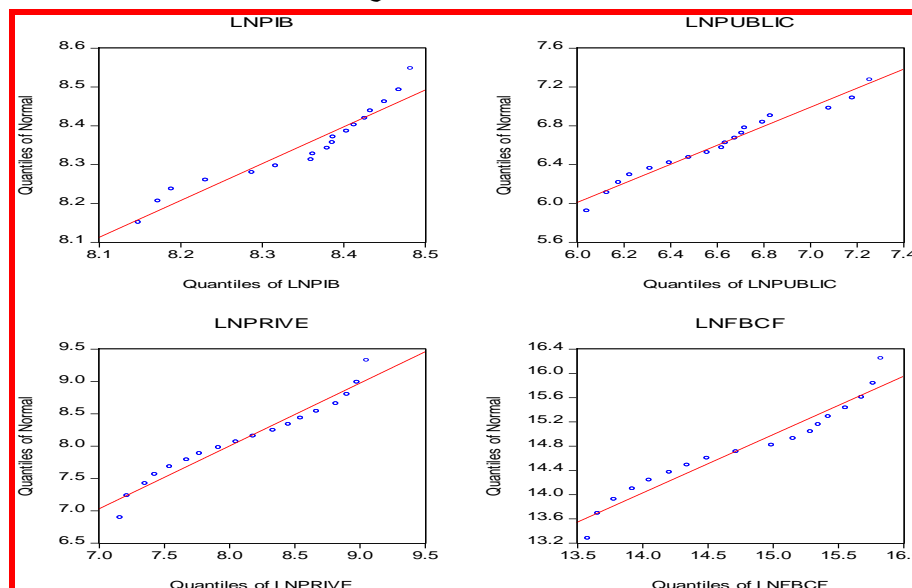
	LNPIB	LNPUBLIC	LNPRIVE	LNFBFCF
Mean	8.349765	6.600086	8.112428	14.76485
Median	8.383133	6.627207	8.115694	14.85201
Maximum	8.482130	7.254637	9.051027	15.82605
Minimum	8.148196	6.040255	7.160846	13.57953
Std. Dev.	0.103562	0.352975	0.634998	0.775655
Skewness	-0.729283	0.225304	-0.013477	-0.138390
Kurtosis	2.300012	2.262752	1.648602	1.564759
Jarque-Bera	1.963049	0.559936	1.370253	1.602393
Probability	0.374739	0.755808	0.504026	0.448792
Sum	150.2958	118.8016	146.0237	265.7674
Sum Sq. Dev.	0.182326	2.118058	6.854792	10.22789

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق ومخرجات E-Views 10

3- تحديد طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

من اجل تحديد العلاقة التي تربط المتغير التابع $\ln pib$ والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في كل من: $\ln p r i v e$, $\ln p u b l i c$, $\ln f b c f$ هل هي خطية او آسية ام لوغاريتمية تم الاعتماد على الرسم البياني التالي:

الشكل 03: طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق ومخرجات E-Views 10

من خلال التمثيل السابق يتضح ان شكل العلاقة بعد تحويل المتغيرات على شكل لوغاريتم هي علاقة خطية لان نقاط المعالم تدور حول الخط المستقيم في اتجاه واحد.

4- اختبار استقرارية المتغيرات:

بعد دراسة اختبار الاستقرار عن طريق اختبار $k p s s$ توصلنا الى النتائج التالية:

الجدول 02: اختبار استقرارية المتغيرات بواسطة اختبار $K p s s$

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (KPSS)					
Null Hypothesis: the variable is stationary					
At Level					
		LNPIB	LNPUBLIC	LNPRIVE	LNFBCF
With Constant	t-Statistic	0.5401	0.5726	0.5618	0.5567
	Prob.	**	**	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	0.1407	0.0839	0.1049	0.1256
	Prob.	*	n0	n0	*
At First Difference					
		d(LNPIB)	d(LNPUBLIC)	d(LNPRIVE)	d(LNFBCF)
With Constant	t-Statistic	0.3284	0.1733	0.1911	0.1877
	Prob.	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	0.0950	0.1927	0.1890	0.1323
	Prob.	n0	**	**	*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق ومخرجات E-Views 10

يوضح الجدول رقم 02 نتائج اختبارات جذر الوحدة، والتي تنص الفرضية الصفرية لها بعدم وجود جذر الوحدة أي السلسلة الزمنية الطولية مستقرة، اما الفرض البديل فينص على وجود جذر الوحدة، مما يدل على ان السلسلة الزمنية الطولية غير مستقرة. ويوضح الجدول رقم 02 اختبارات جذر الوحدة بقاطع ودون اتجاه، حيث نخلص الى ان اختبارات المتغيرات: LNPIB, LNPUBLIC, LNPRIVE, مستقرة.

LNFBFCF غير معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نستطيع ان نقبل الفرض العدم والقائل ان كل السلاسل الزمنية الطويلة مستقرة في المستوى.

من خلال نتائج اختبار الاستقرار، تبين ما يلي:

- المتغيرات كلها مستقرة عند المستوى لان احتمالية القبول $P > 0.05$ وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة 0 اي $I(0)$ وفقا لما يوضحه الجدول التالي الذي يلخص نتائج اختبار الاستقرار

الجدول 03: نتائج اختبار الاستقرار ودرجة تكامل المتغيرات

المتغير	الاستقرارية في المستوى	درجة التكامل
LNPIB	مستقر	$I(0)$
LNPUBLIC	مستقر	$I(0)$
LNPRIVE	مستقر	$I(0)$
LNFBFCF	مستقر	$I(0)$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق ومخرجات E-Views 10

5- تقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR:

- تحديد درجة الابطاء المثلى:

يعتمد نموذج VAR على تقدير شعاع الانحدار الذاتي لمجموعة من المتغيرات، بالاعتماد على فترات ابطاء معينة، حيث ان المتغيرات التابعة تصبح مفسرة بمتغيرات مبطة فترات زمنية معينة، بالاضافة الى المتغيرات المستقلة الاخرى، ومن اجل تقدير نموذج VAR، يجب تحديد فترة الابطاء p التي تعتمد على اقل قيمة لمعيار schwarz كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 04: تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	60.11905	NA	1.06e-08	-7.014882	-6.821734	-7.004991
1	146.4797	118.74*	1.74e-12	-15.80996	-14.84422	-15.76050
2	170.1060	20.67308	1.11e-12*	-16.76325*	-15.02493*	-16.67424*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق ومخرجات E-Views 10

من خلال الشكل السابق، فان فترة الابطاء المناسبة لتقدير نموذج VAR هي $p=2$ وفقا لمعايير كل من FPE, AIC, SC, HQ

6- اختبار السببية لغرانجر:

يهدف اختبار السببية الى دراسة العلاقة التي تربط كلا من الناتج المحلي ب الانفاق الاستثماري العام والخاص وكذا تكوين راس المال الثابت خلال الفترة 2004-2021، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول 05: اختبار السببية لغرانجر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNPUBLIC does not Granger Cause LNPIB	14	13.9693	0.0064
LNPIB does not Granger Cause LNPUBLIC		0.23327	0.9083
LNPRIVE does not Granger Cause LNPIB	14	9.57458	0.0146
LNPIB does not Granger Cause LNPRIVE		0.99367	0.4882
LNFBFCF does not Granger Cause LNPIB	14	5.52440	0.0444
LNPIB does not Granger Cause LNFBFCF		2.86285	0.1395
LNPRIVE does not Granger Cause LNPUBLIC	14	12.1885	0.0086
LNPUBLIC does not Granger Cause LNPRIVE		1.78980	0.2680
LNFBFCF does not Granger Cause LNPUBLIC	14	1.19237	0.4161
LNPUBLIC does not Granger Cause LNFBFCF		8.00842	0.0212
LNFBFCF does not Granger Cause LNPRIVE	14	0.98126	0.4932
LNPRIVE does not Granger Cause LNFBFCF		0.72286	0.6123

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق ومخرجات E-Views 10

بناء على مخرجات نتائج اختبار السببية لغرانجر وكذا المخطط الذي يلخص مختلف العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات، فإن:

- المتغيرات المستقلة كلها (الانفاق الاستثماري العام والخاص وكذا تكوين راس المال الثابت) تسبب المتغير التابع (الناتج المحلي) في اتجاه واحد.

- الانفاق الاستثماري الخاص LNPRIVE يسبب الانفاق الاستثماري العام LNPUBLIC

- الانفاق الاستثماري العام يسبب تكوين راس المال الثابت LNFBFCF

-7 نتائج تقدير نموذج VAR:

بعد تحديد فترة الإبطاء المثلى والتي وجدناها $p=2$ ، سنحاول ألان تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول 06: مخرجات نموذج VAR

Dependent Variable: LNPIB				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Included observations: 16 after adjustments				
*LNPUBLIC(-2) + C(5)*LNPRIVE(-1) + C(6)*LNPRIVE(-2) + C(7)				
*LNFBFCF(-1) + C(8)*LNFBFCF(-2) + C(9)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.145120	0.338151	3.386413	0.0117
C(2)	-0.459548	0.406051	-1.131750	0.2950
C(3)	0.052912	0.063776	0.829654	0.4341
C(4)	-0.009355	0.066644	-0.140376	0.8923
C(5)	0.308622	0.207618	1.486494	0.1807
C(6)	-0.254683	0.222380	-1.145257	0.2897
C(7)	-0.045212	0.102437	-0.441367	0.6723
C(8)	0.013560	0.111112	0.122036	0.9063
C(9)	2.351961	1.274755	1.845030	0.1075
R-squared	0.984437	Mean dependent var		8.373462
Adjusted R-squared	0.966650	S.D. dependent VAR		0.082129
S.E. of regression	0.014998	Akaike info criterion		-5.263430

Sum squared resid	0.001575	Schwarz criterion	-4.828849
Log likelihood	51.10744	Hannan-Quinn criter.	-5.241176
F-statistic	55.34664	Durbin-Watson stat	2.848627
Prob(F-statistic)	0.000012		

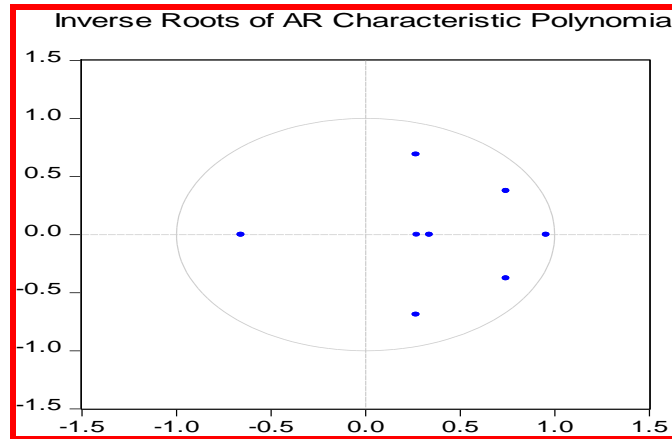
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-Views 10

من خلال نتائج تقدير نموذج VAR يتبين أن:

- المتغيرات المستقلة غير معنوية عند 5% بالنظر الى احتمالية القبول $p > 0.05$
- الانفاق الاستثماري الخاص المبطن بفترة واحدة (-1) LNPRIVE له علاقة عكسية مع الناتج المحلي الخام
- الانفاق الاستثماري الخاص المبطن بفترتين (-2) LNPRIVE له علاقة طردية مع الناتج المحلي الخام حيث يعتبر الاستثمار أحد اهم محددات النمو الاقتصادي وفقا للأدبيات الاقتصادية والدراسات التجريبية. بناء على الحجم الذي يساهم به الانفاق الاستثماري للقطاع الخاص في زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسين البنية التحتية وخلق فرص العمل وتوفير الموارد المناسبة لتمويل الاستثمارات، وتوسيع القاعدة الاستثمارية في البلد.
- الانفاق الاستثماري العام المبطن بفترتين (-2) LNPUBLIC له علاقة طردية مع الناتج المحلي الخام، حيث أن الانفاق العام يؤثر على أنماط تخصيص الموارد وتوزيع الدخل وعلى مستوى التشغيل والأسعار وعلى ميزان المدفوعات. وهو إذ يؤثر على هذه الأمور جميعا، إنما يؤثر أيضا بالتبعية على النمو الاقتصادي في المستقبل. إلا أنه ليس من الضروري أن يكون تأثيره قويا وإيجابيا على النمو الاقتصادي.
- تكوين راس المال الثابت المبطن بفترتين (-2) LNFBCF له اثر ايجابي على الناتج المحلي، ونظرا لأهمية راس المال المادي في النمو الاقتصادي بصفة خاصة، أولت الجزائر كغيرها من البلدان النامية اهتماما كبير لرأس المال المادي وهذا من خلال عدة تغييرات وبرامج تنمية وسلسلة من الاستثمارات تهدف الى دفع وتيرة التنمية في مختلف القطاعات وتدارك التأخر الكبير الذي عانى منه الاقتصاد الوطني من اجل الانتقال من اقتصاد احادي يعتمد على المحروقات الى اقتصاد مبني على التنوع الاقتصادي وخلق الثروة.
- معامل الارتباط $R^2 = 98\%$ ويشير الى ان المتغيرات المستقلة تشرح المتغير التابع بنسبة 98%
- معامل ارتباط الاخطاء $dw = 2.84$ تشير الى غياب ارتباط الاخطاء فيما بينها.

a. دراسة استقرارية نموذج VAR:

الشكل 05: دراسة استقرارية نموذج VAR



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-Views 10

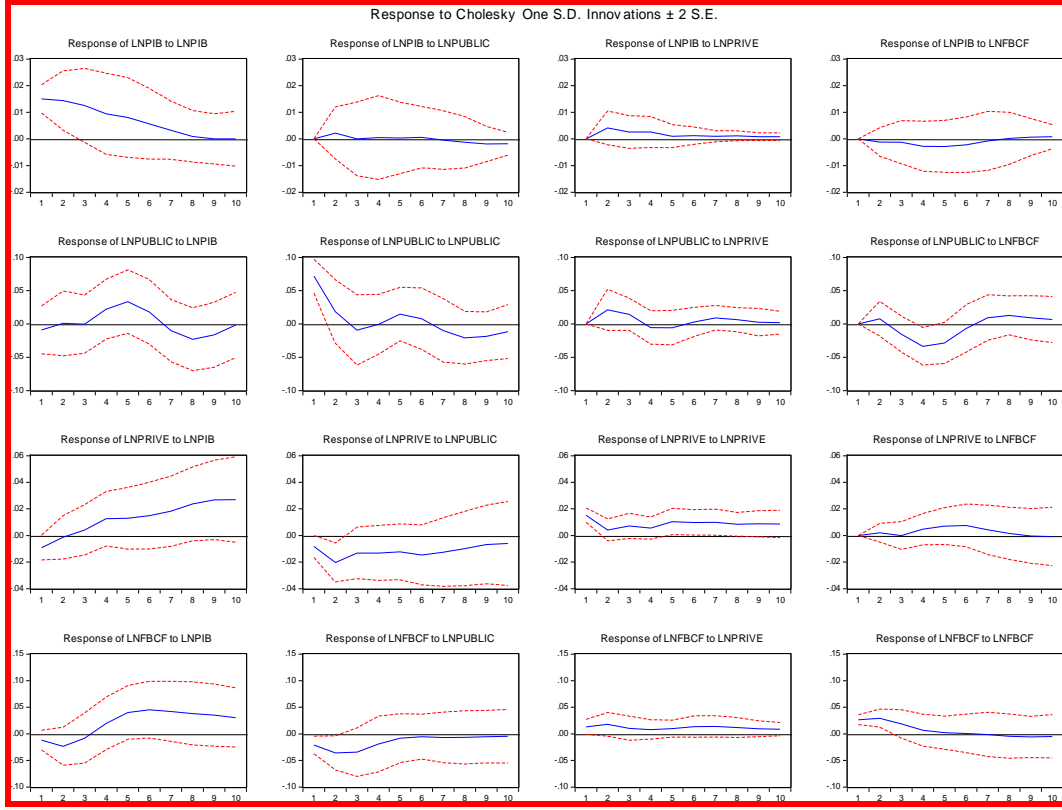
تشير نتائج اختبار الاستقرارية الى ان كل الجذور العكسية لكثير الحدود «Inverse Roots» الموافق لجزء VAR ذات قيم اقل من 1 اي انها تقع داخل الدائرة الاحادية، مما يدل على ان نموذج VAR المقدر مستقر.

8- التحليل الديناميكي القصير والطويل الأجل:

8-1- تحليل دوال الاستجابة الدافعية:

تم تقدير دوال الاستجابة لرد الفعل من خلال نموذج VAR لتحليل وقياس مدى تأثير الناتج المحلي الخام بالصدمات المختلفة للانفاق الاستثماري العام والخاص وكذا تكوين راس المال الثابت، وفي المتغير pib نفسه، ودراسة المدى الزمني الذي تستغرقه حتى يتلاشى أثرها، وذلك من خلال مدة زمنية تتراوح بين سنة وعشر سنوات، الامر الذي يعكسه التفرقة بين الاجلين القصير والطويل. كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 06: تحليل اثر الصدمات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 E-Views

من خلال الشكل البياني يتضح ان:

- ان حدوث اي صدمة في الناتج المحلي الخام بصفة غير متوقعة بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها اثر ايجابي في الناتج المحلي، الا ان هذا الاثر يتلاشى مع مرور الزمن ليبلغ قيمة 0.0056 في السنة السادسة و ينعدم تقريبا في السنة الثامنة.
- ان حدوث صدمة في الانفاق الاستثماري العام بصفة غير متوقعة بمقدار انحراف معيار واحد سيكون له اثر ايجابي في المدى القصير على الناتج المحلي ليبلغ ذروته في السنة الرابعة ب 0.001664 ثم سرعان ما يتلاشى هذا الاثر في الاجل الطويل لينعدم هذا الاثر في السنة السابعة، ثم يصبح هذا الاثر سلبيا بعد السنة الثامنة حتى السنة العاشرة.
- ان حدوث صدمة في الانفاق الاستثماري الخاص بصفة غير متوقعة بمقدار انحراف معياري واحد له اثر ايجابي على الناتج المحلي في المدى القصير تقريبا حتى السنة السادسة غير انه في المدى الطويل يتلاشى هذا الاثر ويصبح تقريبا معدوما.
- ان حدوث اي صدمة في تكوين راس المال الثابت بمقدار انحراف معياري واحد سيكون له اثر سلب في المدى القصير حتى السنة السابعة، ثم يصبح هذا الاثر ايجابيا بعد السنة الثامن ليبلغ ذروته في السنة العاشرة ب 0.00079

8-2- تحليل مكونات التباين

من اجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والذي يرجع الى خطأ التباين في المتغير نفسه والمقدار الذي يعزى لخطأ التنبؤ في المتغيرات المستقلة الاخرى في نموذج VAR، وتبرز اهمية هذا التحليل في انه يعطي الاهمية النسبية لاثر اي متغير مفاجئ في كل متغير من منغيرات النموذج، وسنركز هنا على اثر هذه المتغيرات على الناتج المحلي باعتباره المتغير التابع محل الدراسة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 07: تحليل التباين Variance decomposition

Period	S.E.	LNPIB	LNPUBLIC	LNPRIVE	LNFBFCF
1	0.014998	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.021348	94.90897	1.052125	3.728750	0.310159
3	0.024931	94.91711	0.771485	3.812889	0.498518
4	0.026918	93.61412	0.696262	4.183279	1.506337
5	0.028246	93.05805	0.644869	3.924588	2.372496
6	0.028917	92.58646	0.657154	3.918220	2.838166
7	0.029127	92.48115	0.672864	3.978164	2.867823
8	0.029195	92.15732	0.868091	4.117182	2.857410
9	0.029278	91.63179	1.295083	4.177573	2.895551
10	0.029358	91.13579	1.683195	4.227962	2.953051

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-Views 10

من خلال نتائج جدول تحليل التباين يتبين أن:

- تبين مكونات تباين الاخطاء ان التقلبات الطرفية في الناتج المحلي في المديين القصير والطويل ترجع الى المتغير نفسه حيث ان اثر هذه الصدمات يتناقص مع مرور الوقت من المدى القصير الى المدى الطويل، حيث قدرت في السنة الثانية ب 94.90% و 91.13% في السنة العاشرة و 8.77% لباقي المتغيرات.
- ان مكونات تباين الاخطاء لباقي المتغيرات المستقلة (الانفاق الاستثماري العام، الانفاق الاستثماري الخاص، تكوين راس المال الثابت) تقريبا لها نفس الاثر في حدود من 1 الى 3% وتزايد من المدى القصير الى المدى الطويل.

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذا العمل الى ابراز دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص على النمو الاقتصادي المقاس بالنتائج المحلي الخام وذلك باجراء دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR، وقد توصلت نتائج الدراسة الى ما يلي:

نتائج البحث:

- الانفاق الاستثماري العام له اثر ايجابي على الناتج المحلي الخام مما يشير الى اهمية نفقات القطاع العام عن طريق تطوير البنى التحتية وانجاز المشاريع الاستثمارية من شأنها ان تساهم في زيادة الناتج المحلي.
- الانفاق الاستثماري الخاص له أثر ايجابي على الناتج المحلي ويساهم بنسبة أكبر من القطاع العام في الناتج المحلي، وهذا بعد مباشرة الخوصصة سنة 1994 واعادة الهيكلة التي تعرضت لها المؤسسات العمومية، وقد تجلّت هذه الاهمية في زيادة التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما ساهم في زيادة الانتاج الموجه اساسا للتصدير، الا ان هذا القطاع لازال يعاني بعض النقائص منها عدم الملائمة والتأهيل للمنافسة على المستوى العالمي خاصة في ظل تفاوض الجزائر من اجل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.
- ان حدوث اي صدمة في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع من شأنها ان تتلاشى او تصحّح في المدى الطويل.
- ان مكونات تباين الاحطاء لباقي المتغيرات المستقلة (الانفاق الاستثماري العام، الانفاق الاستثماري الخاص، تكوين راس المال الثابت) تقريبا لها نفس الاثر في حدود من 1 الى 3% وتزايد من المدى القصير الى المدى الطويل.

التوصيات والمقترحات:

- يجب إعطاء قيمة أكبر للمشاريع الخاصة خاصة فيما يتعلق بتشجيع المؤسسات المصغرة والناشئة وحاضنات الاعمال.
- ضرورة تبني سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من اجل مواجهة المعوقات التي تواجهها في زيادة النمو الاقتصادي.
- وضع استراتيجيات استثمارية واضحة المعالم على اساس قطاعات واضحة الاهداف وفق اولويات كل قطاع
- محاولة الاستفادة من التسهيلات والاعفاءات التي تقدمها الدولة في مجال الاستثمار في خلق استثمارات جديدة وخلق القيمة المضافة
- تنويع الشراكة بين القطاعين العام والخاص الى عدة مجالات من اجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة والتي من شأنها التنويع الاقتصادي وجلب ايرادات خارج المحرقات لخزينة الدولة.

1. إسرائ عادل الحسيني. (2012). هيكل الانفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية. مصر: كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.
2. اكيثوي برناردين. (2007). الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص. سلسلة قضايا اقتصادية. صندوق النقد الدولي.
3. د. هايدي ، ع. (2021). الاستثمار الخاص، الاستثمار الحكومي وعجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1985-2017. مجلة دراسات. (2)22 ,
4. ذكوري، م. (2008). الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية. الإدارة العامة للبحوث المالية. 05 ,
5. European PPP Expertise Centre. (2019). Market Update . European investment bank.
6. OECD. (2023). Récupéré sur <https://www.oecd.org/global-relations/>
7. حسين يونس عدنان ، و توفيق عباس عبد عون. (2015). إمكانية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص لتعزيز الاستثمارات في الاقتصاد العراق. مجلة جامعة كربلاء، 13(2).
8. عطاء الله بن مسعود . (2020). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية، التجربة التركية نموذجاً. مجلة الدراسات الاقتصادية، 18(2).
9. عطاء الله بن مسعود، و عبد الناصر بوتلجة . (2014). ، أثر مزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2(7).
10. عطاء الله بن مسعود. (2020). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية، التجربة التركية نموذجاً. مجلة الدراسات الاقتصادية، 18(2).
11. وسيلة سعود ، و عباس فرحات . (2018). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا. البشائر الاقتصادية، 4(1)، 203-218.
12. وليد عبد الحميد العايب. (2010). الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. لبنان: ، مكتبة حسن العصرية.